محليات

التدخل الإيجابي... ترفع السكر إلى ٣٠٠ ل.س!!

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» أن وزارة التجارة الداخلية عدلت سعر مادة السكر غير المقنن لدى مؤسسات التدخل الإيجابي ليصبح ٣٠٠ ليرة للكيلو بدلاً من ٢٧٥ ليرة وأن هذا التعديل أصبح يعمل به لدى كل منافذ وصالات هذه المؤسسات، ويأتي هذا التعديل ضمن سلسلة من التعديلات لسعر هذه المادة الأساسية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي، وشهدت هذه التعديلات نوعاً من التخبط، فقد تم تعديل السعر بداية من ١٧٥ إلى ٢٢٥ ليرة ومن ثم إلى ٢٧٥ ليعود السعر مرة أخرى إلى ٢٢٥ ليرة ثم ٢٧٥ وحالياً ٣٠٠ ليرة، ومع ضرورة هذه المادة بالنسبة للمستهلك يبرز العديد من الأسئلة حول أسباب هذه التعديلات التي اقتربت مؤخراً من أسعار السوق حيث يباع الكيلو بالمفرق لدى العديد من المحال بـ٣٥٠ ليرة، وطبعاً هنا نتحدث عن مادة سكر أبيض بخلاف معظم الكميات التي يتم طرحها في الاستهلاكيات وغيرها من منافذ التدخل الإيجابي، وفي إطار التوسع بالحديث عن الموضوع بين مدير عام مؤسسة «سندس» محمد العمري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تعديل السعر جاء للعديد من الأسباب الموجبة أهمها تخفيف الهوة والفارق السعري بين مؤسسات التدخل الإيجابي وأسعار السوق بما يسهم في ضبط عمليات توزيع المادة على المواطن وتخفيف حالات التلاعب لدى بعض المشرفين على منافذ البيع في مؤسسات التدخل الإيجابي والسيارات الجوالة وغيرها من طرق التوزيع حيث اتخذت هذه المؤسسات سابقاً العديد من الإجراءات لضبط عمليات التوزيع ومنع حالات التلاعب والتجاوز إضافة إلى أن من العوامل التي كانت وراء تعديل السعر هو رفع السعر بما يسمح للمؤسسات في حال حصولها على النسبة المقررة لها من إجازات الاستيراد والمقدرة بـ١٥٪ بإمكانية طرح هذه المادة بسعر مناسب، حيث تتراوح كلفة سعر المادة في إجازات الاستيراد بين ٢٨٠– ٢٨٥ وهي غير ثابتة وفي حال الحصول على الكميات المخصصة لهذه المؤسسات سيكون من غير المنطقي طرح الكيلو بأقل من ٣٠٠ ليرة وهو سيكون قريباً جداً من سعر التكلفة على المؤسسات التي ستتحمل أيضاً مصاريف الشحن والنقل والتفريغ وغيرها.
كما بين أن هذه الخطوة وخاصة ما يسهم في تفعيل حصول مؤسسات التدخل الإيجابي على نسبها من إجازات الاستيراد تأتي في إطار دعم مخازين المؤسسات التجارية والمخازين الإستراتيجية لإمكانية الحفاظ على قدرتها في ممارسة دور التدخل الإيجابي في الأسواق وتحقيق التوازن السعري والعرضي لهذه المادة وخاصة عند حدوث قفزات سعرية حادة في السوق أو وجود محاولات لاحتكار المادة من بعض التجار لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب المواطن.

اجتماع نوعي للجنة مصالحة «الشعب» مع ممثلين عن أهالي دوما وحرستا.. وتوقعات بإنجاز المصالحات فيهما بـ٣ أشهر

السيد لـ«الوطن»: أكثر من ١٠ آلاف سوري سويت أوضاعهم أخيراً ٦ آلاف منهم في درعا

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب خير الدين السيد أن عدد الذين سويت أوضاعهم أخيراً تجاوز ١٠ آلاف شخص في مختلف المحافظات معظمهم من محافظة درعا والذي تجاوز عددهم ٦ آلاف شخص معلناً عن وضع رؤية شاملة للجنة المصالحة لإنجاح مشروع المصالحات في أنحاء البلاد.
وعقدت لجنة المصالحة أمس اجتماعاً نوعياً مع ممثلين من أهالي حرستا ودوما بريف دمشق حول الاتفاق على وضع خطوط لإتمام المصالحة في المدينتين وسط توقعات أن تتم المصالحات خلال ثلاثة الأشهر القادمة.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال السيد: إن المبدأ الرئيس من هذه المصالحات حقن الدم السوري فالدولة مستعدة لتقديم كل التسهيلات التي تحتاجها لإتمامها بما في ذلك تسوية أوضاع من حمل السلاح والمرسوم الأخير القاضي بمنح عفو عن كل من حمل السلاح ومدته ثلاثة أشهر يدل على ذلك موضحاً أن الشباب السوريين المطلوبين لخدمة العلم من الممكن أن يخدموا في المنطقة الموجودين فيها.
وأضاف السيد: إن المشكلة ليست في المسلح السوري بل في الأجنبي الذي يحرض على القتل وبالتالي فإنه لا يمكن أن يكون هذا المسلح موجوداً بيننا فالدولة هي الأب والأم ولذلك فإنها تعفو عن أبنائها وليس على الغريب الذي قتل وسفك دماء السوريين مؤكداً أن المسلح السوري بإمكانه أن يعود إلى حضن الوطن بأي لحظة لوقف الدم السوري.
وأكد السيد أن الثقة يجب ألا تكون من طرف واحد لا بد أن تكون لدى الطرف الآخر ولا سيما أن الدولة أثبتت على أرض الواقع أنها مستعدة لتقديم كل التسهيلات لمن يريد أن يساوي وضعه بشكل كبير.
وأعرب السيد عن تفاؤله في إتمام المصالحة في مدينتي حرستا ودوما وخصوصاً الأولى وذلك بفضل لجان المصالحة الممثلين للأهالي، معتبراً أن هذا الاجتماع هو نقلة نوعية في هذا المجال.
وقال السيد: إن تقديم الدولة للتسهيلات ليس من باب الضعف بل هو تنازل القوي والمنتصر فالجيش منتصر في الميدان إلا أن الدولة تفكر دائماً أن هؤلاء أبناؤها.
وفيما يتعلق بموضوع عمل لجنة المصالحة أعلن السيد أن اللجنة وضعت رؤية شاملة للجنة لإنجاح مشروع المصالحة الذي يدعمه الرئيس بشار الأسد بشكل كبير لوقف سفك الدماء وعودة السوريين الذين غرر بهم إلى حضن الوطن.
بدوره أعلن عضو اللجنة علي الشيخ عن وجود ٥٠٠ امرأة في دوما مختطفة وأن المحاولات جارية لتحريرهن، مشيراً إلى أن المسلح يرسل عائلته إلى دمشق لتعيش في سلام وفي الوقت نفسه يخطف النساء.
وفي تصريح لـ«الوطن» أنه يجب على المسلح أن ينظر كيف تعامل الدولة أسرته من الناحية الأخلاقية وكيف يتم تأمين كل ما يحتاجون إليه، مشيراً إلى أن معظم النساء المخطوفات هن زوجات لموظفين في الدولة
وأكد الشيخ أن المصالحة في حرستا أصبحت قريبة وذلك بعد أن أدرك الكثير من المسلحين أنه لا بد من الرجوع إلى حضن الوطن وأن المؤامرة هي لتدمير البلد، لافتاً إلى أنه يمكن تحقيه بأسرع وقت ممكن عبر ممثلين الأهالي الذين اجتمعوا اليوم مع لجنة المصالحة وأبدوا كامل استعدادهم لتحقيق هذه الغاية.
من جهته توقع عضو مجلس الشعب محمد خير سريول أن تتم المصالحة في حرستا ودوما خلال الأشهر الثلاثة القادمة ولا سيما في الأولى باعتبار أن الأهالي أصبحوا مقتنعين بتحقيق هذه المصالحة.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال سريول: إن المصالحة لا تكون ضمن دولة ودولة لا بد أن تكون كلها تحت خيمة الدولة بمعنى أنهم جميعهم مواطنون سوريون يعيشون ضمن كنف الدولة السورية.
وأعلن سريول أن الدولة مستعدة لتقديم التسهيلات كافة لتحقيق المصالحة للأبناء السوريين بما في ذلك منحهم صلاحية دفع البدل لخدمة العلم أو أن يخدموا في مناطقهم أو منحهم موافقة سفر وكل ما يرغبون فيه شريطة أن يتخلوا عن حمل السلاح ويعودوا إلى وعيهم، مضيفاً: هذا يدل على مدى تسامح الدولة مع أبنائها.
من جهتهم كشف المجتمعون من ممثلي أهالي حرستا أن عدد القاطنين داخل المدينة لا يتجاوز ٣ آلاف شخص نصفهم مسلحون على حين ما يقرب من ٥٠ ألفاً يعيشون في التل ونحو ٢٥ ألفاً على الاستيراد الغربي للمدينة مؤكدين أن جميع الأهالي يرفضون الوجود المسلح وأنهم لن يقبلوا إلا بمؤسسات الدولة.
وبيّن بعض المجتمعين أن جزءاً كبيراً المسلحين أصبحت على قناعة بمسألة المصالحة بمن في ذلك ما يسمى جيش الإسلام، مشددين على ضرورة بناء الثقة لإتمام المصالحات بشكل كبير وخصوصاً في هاتين المدينتين بما يحق بذلك بما يمهد بذلك لحل شامل لتحقيق المصالحة في الغوطة الشرقية بشكل كامل.
ووضع المجتمعون خطة عمل وتفويض ممثلين الأهالي من حرستا ودوما مع الطرف الآخر لإيصال رسالة الدولة والعفو عن كل سوري حمل السلاح على أن يتم تحديد اجتماع آخر خلال الأيام القليلة المقبلة.

الشيخ لـ«الوطن»: ٥٠٠ امرأة في سجون المسلحين في دوما

سريول لـ«الوطن»: الدولة مستعدة لتقديم كل التسهيلات لتحقيق المصالحة ومنها أن يخدم المطلوب للخدمة الإلزامية في منطقته أو يدفع بدلاً

وأخير.... وزير النفط: الاختناق في مادة البنزين عابر وينتهي خلال أيام

دمشق- سانا

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس علي غانم أن الاختناق الحاصل في مادة البنزين عابر وسينتهي خلال الأيام القادمة تزامناً مع طرح كميات إضافية من المادة تباعاً وأن الوزارة بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة التي ستنعكس إيجاباً على سوق التوزيع.
وأشار الوزير غانم خلال اجتماع تتبع عمل المؤسسات والشركات العائدة لوزارة النفط إلى أن هذا الاختناق ناتج عن «زيادة الطلب على مادة البنزين حيث تمثل هذه الفترة ذروة الاستهلاك» إضافة إلى «تأخر ورود النواقل» ما أدى إلى عدم القدرة على طرح كميات أكثر تتناسب مع زيادة الطلب مبيناً أن الكميات المسلمة إلى المحافظات هي ضمن معدلات الاستهلاك الحقيقي.
وأوضح غانم أن هناك إجراءات متخذة حالياً لتلافي حدوث أي اختناق مستقبلاً من خلال تعزيز المخازين والتعاقد على كميات مستقبلية تغطي حاجة السوق مؤكداً على الدور الرقابي من قبل الجهات المعنية في التشدد في عملية الرقابة ومنع الاحتكار ومكافحة كل المظاهر السلبية التي ترافق هذه الحالة.

شبه تأميم «الدوحة» في اللاذقية لمدة ستة أشهر!

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

وجه محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم خلال اجتماعه مع لجنة المحروقات في المحافظة، بإغلاق محطة محروقات الدوحة العاملة على خط صلنفة لمدة ستة أشهر متواصلة، وذلك لقيام صاحبها في التصرف بمخزون الاحتياطي الإستراتيجي بكمية بلغت ١٢٦٠٠ لتر بيوم واحد، وباعتبار أن إغلاق المحطة سينعكس سلباً على تخديم خط منطقة صلنفة السياحية لعدم وجود محطة أخرى على الخط، أمر السالم بتشغيل المحطة وإدارتها من شركة سادكوب، وبإشراف يومي ومباشر من مدير الناحية ومندوب مديرية التموين، لتستمر الإدارة طوال فترة العقوبة المفروضة والمحددة بستة أشهر، كما وجه بإغلاق محطتي وقود ثبت مخالفتهما بوجود نقص بمعايرة عداد مضخة البنزين، الأولى محطة المتن بالقرداحة تغلق مدة عشرة أيام بعد أن تبين وجود نقص بعيار العداد مقداره ٠.٤ بكل عشرين لتر، أي بزيادة ٢/٠ عن الحد المسموح به، والثانية محطة عين شقاق لمدة خمسة عشر يوماً لوجود نقص معايرة بعداد المضخة وصل لـ٠.٥ بكل عشرين لتراً، ومن جهة أخرى فقد أمر السالم بإيقاف مخصصات محطة حيدرة، نظراً لخلل العمل الحاصل بها من حيث التوزيع للمواطنين وذلك باعتماد المزاجية والانتقائية بعيداً عن العدل، على أن تتم إعادة توزيع المخصصات له حين يلتزم بآلية التوزيع العادلة.
وشدد محافظ اللاذقية خلال الاجتماع ضرورة توزيع المحروقات لمحطات الوقود في وضح النهار منعاً لأي تلاعب بها، وقال: أن أي عملية توزيع ليلي يعني وجود خلل، والتوزيع يكون لغاية معينة، لذلك فالتوزيع الليلي يعتبر مخالفة.
وكان قد ناقش المجتمعون خلال اجتماعهم آلية توزيع المحروقات من بينزين ومازوت للجهات الرسمية والخاصة والإفرادية، وبالنسبة للمواطنين اقترحت اللجنة اعتماد كمية التوزيع السابقة المحددة بـ٢٠٠ لتر مازوت لكل أسرة في المدينة والريف، وشدد محافظ اللاذقية ضرورة منح المادة وبشكل فوري لكل مواطن يطلب مادة التدفئة للاستهلاك الفعلي، مع منح الأسر الريفية الكميات التي يطلبونها بحد أعلاه ١٠٠٠ لتر نظراً للظروف الريفية الأكثر احتياجاً للمادة شتاء، على أن يتم التوزيع بشكل مدروس ومنظم وبقوائم فعلية وليست وهمية، مؤكداً عدم التساهل أو التسامح بأي خلل يحصل في هذا الجانب، وقال: لن أتسامح بلتر واحد يذهب لغير مستحقيه.
وعن وجود موعد مرتقب لحل أزمة البنزين القائمة، أكد مدير سادكوب حسن بغداد أنه وخلال يومين فإن أزمة البنزين ستكون محلولة بوجود كميات ستكون وافرة في المحافظة، وأضاف: منعاً لاحتكار المادة والتلاعب بها فقد تم تشكيل لجان على مستوى رئيس دائرة بسادكوب ومن التموين، والشرطة، مهمتها متابعة موضوع توزيع المادة في المحطات وهذا يمنع التهريب والتلاعب، وبالحد الأدنى فإن عمل هذه اللجنة سيضمن وصول المادة للمواطن.

الحسين مدير عام لمحروقات والخطيب لكهرباء ريف دمشق

دمشق- سانا

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس أمس قراراً يقضي بتكليف المهندس سمير علي الحسين وظيفة المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات».
كما أصدر المهندس خميس قراراً يقضي بتكليف المهندس عبد الوهاب مروان الخطيب وظيفة المدير العام للشركة العامة لكهرباء ريف دمشق.
يشار إلى أن الحسين كان يشغل منصب مدير التشغيل والصيانة في شركة محروقات على حين كان الخطيب يشغل مدير الدراسات والإنشاء في شركة كهرباء ريف دمشق.

توزيع البنزين في محردة.. صراخ وشجار وإطلاق نار!!

حماة – محمد أحمد خبازي

لم تستطع اللجنة الفرعية للمحروقات في مدينة محردة غرب حماة بـ١٥ كم، أن تضع حداً للممارسات الخاطئة التي تعتري عمليات توزيع البنزين في محطتي المدينة، وخصوصاً إطلاق العيارات النارية، فطلبت إنهاء تكليفها بهذه المهمة العويصة من الجهات المعنية بالمحافظة.. فقد أكد عدد من المواطنين لـ«الوطن» ومنهم فريد مدلوش وإبراهيم طلعت، وفراس عصفور، أن البنزين في محردة يذهب لتجار السوق السوداء، وستبقى «عوجا وصار بدها العصا كسر فوق الرؤوس» ونطلب تدخل الجهات المسؤولة بعد أن صارت تعبئة البنزين من المحطة بدها ألف وستمئة واسطة ومليون كيلو ذل وإهانة.
فالواقع من سيئ إلى أسوأ، نتمنى تخصيص محطتي وقود للمواطنين ومثلها للجهات الأخرى حيث إن الدمج معها سبب المشكلات العديدة.
لقد استلمنا بطاقات للبنزين من المركز الثقافي ودفعنا مئة ليرة لكل بطاقة وكأن الأمر ضحك على اللحى واستهتار بالمواطن المسكين، لا أحد ينظر لمصلحة المواطن لدينا فالمنطقة خارج التغطية والبلدية لاحياة لمن تنادي وشعبة الحزب تراوح مكانها ومسؤولو المدينة بمهب الريح «طقللي لطقللك» يعني اجتماعات بلا معنى وبيع وطنيات المهم اللقمة الطيبة!!.. والمشكلة – يقول المواطنون – أن الوجوه ذاتها تتكرر كل مرة فيحصل أصحابها على القسم الأكبر من البنزين من مخصصات المحطة!!.

الأموي: الصيغة النهائية لمشروع قانون الاستثمار دخلت مرحلة التدقيق النهائي

علي محمود سليمان

تقيم هيئة الاستثمار السورية اليوم ورشة عمل حول مشروعات الإسمنت المتعثرة لمتابعة مشكلاتها، بحضور المستثمرين والجهات المعنية وأصحاب القرار، للوقوف على الصعوبات التي تعوق تنفيذ هذه المشروعات ولتحديد المطلوب من الجهات المعنية لحل مشكلات هذه المشروعات.
وفي سياق متصل أوضحت المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي في تصريح خاص لـ«الوطن» الصيغة النهائية لمشروع قانون الاستثمار دخلت مرحلة التدقيق النهائي، لافتة إلى أن الهيئة قامت بوضع أراء وملاحظات الجهات المعنية كافة ضمن رؤيتها لمشروع القانون، كغرف التجارة والصناعة والزراعة ورجال الأعمال والمستثمرين إضافة للجهات الرسمية الحكومية، مضيفة: إن العمل على مشروع قانون الاستثمار بدء منذ عامين ولذلك أخذت الهيئة بالحسبان تطورات العامين السابقين في تعديلات المشروع، بحيث كانت من أولويات مشروع قانون الاستثمار الجديد العمل على دعم المشروعات التي بقيت صامدة خلال فترة الأزمة، إضافة إلى دعم المشروعات التي تخلق فرص عمل، والتركيز على المشروعات الموجهة نحو التصدير والتي تساعد في إدخال قطع أجنبي وتغني عن الاستيراد.
وعن مشروع قانون الاستثمار الجديد قدم رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر خلدون الموقع عدة مقترحات تضمنتها ورقة العمل التي قدمت من التجمع لوزير الدولة لشؤون الاستثمار جمال شاهين في العام ٢٠١٤، تضمنت الورقة إشارة إلى ضرورة تشكيل هيكلية إدارية عليا للمشروعات الاستثمارية ذات كفاءة واستقلالية وسلطة تنفيذية، تضم ممثلين عن أصحاب المشروعات المنفذة والعاملة فعلاً على الأرض، ما يتيح تناولاً مسؤولاً وغير نمطي في مناقشة واتخاذ القرار والمعالجة السريعة لأي مشكلة تبرز أثناء التأسيس أو العمل للمشروع الاستثماري.
موضحاً بأنه في ضوء مفرزات الأزمة والتراجع الكبير في الخزان العمالي السوري، فإن تأمين الأعداد العاملة السورية يبدو واقعاً غير متوفر، ومن ثم يصبح بحكم الضرورة والمنطق التعليق المؤقت لشرط نسبة الـ١٠٪ من اليد العاملة الأجنبية المسموح بها في المشروعات الاستثمارية من قانون الاستثمار السابق، على أن تتم مراجعة إنقاص نسبة العمالة الأجنبية استناداً للمعطيات والمستجدات الطارئة.
مع أهمية إعطاء الأولوية للمستثمر السوري في المشروعات الاستثمارية المطروحة من الحكومة السورية ولا تكون حكراً على الشركات السورية الكبيرة فقط، لكون ذلك يسهم بالتأكيد في عملية التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة الوطنية على السوريين جميعاً.
ومن بين المقترحات أهمية إدخال المصانع والآليات المستعملة ذات منشأ الدول المتقدمة مثل اليابان وكوريا وأوروبا، والسماح للصناعيين السوريين في الخارج نقل مصانعهم التي أسسوها خارج سورية، وذلك في ضوء تراجع الإمكانات المادية للصناعيين السوريين نتيجة ما لحق بممتلكاتهم ومصانعهم من دمار ونهب، ولذلك يجب استثناء الآليات والتجهيزات ذات الطابع الخاص التي قد تحتاج إليها سورية مستقبلاً في مشروعات أخرى، من شرط الإدخال المؤقت والسماح ببقائها في سورية.

يشمل أكثر من ألفي طالب وطالبة

السماح لطلاب جامعة حلب «سنوات التخرج» بالتقدم في الجامعات الأخرى لامتحانات المقررات غير المتماثلة

فادي بك الشريف

بيّن رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة التعليم العالي سمحت لطلاب جامعة حلب «سنوات التخرج» بالتقدم في الجامعات الأخرى لامتحانات المقررات غير المتماثلة بدءاً من غد الأربعاء الموافق لـ١٠ آب، مشيراً إلى أهمية هذا القرار بمنح فرصة للطلاب بالتخرج واستكمال تحصيلهم العلمي والدراسي بالتقدم للمقررات غير المتماثلة في الجامعات.
وقال أفيوني: إن القرار يشمل أكثر من ٢٠٠٠ طالب وطالبة في سنوات التخرج بمن فيهم طلاب فرع إدلب، مضيفاً إن ذلك يأتي ضمن إطار التسهيلات التي تقدمها وزارة التعليم العالي للطلاب وحرصها على عدم تضييع أي فرصة عليهم في التقدم للامتحانات.
وبيّن رئيس جامعة حلب أن عدد الطلاب المستضافين في الجامعات الأخرى بدمشق والبعث وتشرين وحماة يفوق الـ٢٠ ألف طالب وطالبة، ومنهم من يشمله قرار التوطين ويصبحون في الجامعة المستضافين فيها بشكل دائم ممن ينطبق عليهم قرار التوطين باستثناء السنة الأولى، مشيراً إلى أنه بعد انتهاء امتحانات المقررات غير المتماثلة سيتم إعداد دراسة لحصر أعداد الطلاب الذين تم توطينهم والاطلاع على مختلف الجوانب المحيطة بالموضوع.
وكان مجلس التعليم العالي قرر في جلسته التاسعة للعام الدراسي ٢٠١٥–٢٠١٦ تسوية أوضاع طلاب جامعة حلب الذين استضيفوا في فروع جامعة دمشق بتخييرهم بالتحويل «التوطين» إلى الفرع المستضافين فيه أو العودة إلى جامعتهم الأم.